ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 7, Issue 3, March 2020, p. 224-248

İstanbul / Türkiye

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
07/10/2019
Received in revised form
10/11/2019
Accepted
10/12/2019
Available online
15/03/2020

IMPACT OF EMIGRATION ON SUDAN'S ECONOMIC DEVELOPMENT (1982-2016)

Mastora Sahal GOMAA SAHAL[1]

Abstract

The study examined the impact of emigration on economic development in Sudan for the period (1982-2016).The study aimed to determine the impact of emigration on development efforts and determine the relationship between gross domestic product and remittances of Sudanese working abroad, broad and size of Sudanese working abroad. The problem of the study in the most important element of the production and the most important wealth could be owned by Sudan, which is the human element tool development the main and first goal, and the skills of human resource and Sciences a national asset and the wealth of vital can afford to pay the wheel of development in the Sudanese economy, if properly invested in the appropriate places have been employed in various fields of development. The importance of this study stems from the reality of the breadth migration of human resources and the impact on economic development in Sudan through the growth of this phenomenon and its development significantly during recent years, which requires study and draw attention to and focus on more deeply because of the effects of delaying the process of development. The study used the approach of statistical standard in the analysis of the phenomenon and applied the method of ordinary least squares (OLS) to estimate a log-linear relationship between the variables under study, using time series data for the period (1982-2016).

Keywords: Emigration, Sudanese emigration, Economic development, Sudan.

[1] Abu Dhabi University, mastora.sahal@adu.ac.ae

أثر الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية بالسودان للفترة (1982–2016)

د. مستورة سهل جمعة سهل –أستاذ مساعد
جامعة أبوظبي– دولة الامارات العربية المتحدة

الملخص

تناولت الدراسة أثر الهجرة الخارجية علي التنمية الاقتصادية بالسودان للفترة (1982–2016)، وهدفت الدراسة الى معرفة مدي تأثير هجرة السودانيين علي الجهود الإنمائية القائمة وإلي أي حد يمكن أن تساهم أو تشل خطط التنمية المقترحة، و معرفة نوع العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وبين تحويلات السودانيين العاملين بالخارج. وحجم السودانيين العاملين بالخارج تتمثل مشكلة الدراسة في فقد أهم عنصر من عناصر الإنتاج واهم ثروة يمكن أن يمتلكها السودان وهو العنصر البشري أداة التنمية الرئيسة وهدفها الأول وأن مهارات المورد البشري وعلومه تشكل رصيداً وطنياً وثروة حيوية تستطيع أن تدفع عجلة التنمية في الاقتصاد السوداني إذا ما أحسن استثمارها في الأماكن المناسبة وتم توظيفها في شتى ميادين التنمية. تنبع أهمية هذه الدراسة من واقع اتساع هجرة الموارد البشرية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية بالسودان من خلال تنامي هذه الظاهرة وتطورها بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة مما يستدعي دراستها و لفت النظر إليها والتركيز عليها بصورة أكثر عمقاً لما لها من آثار تعوق عملية التنمية، استخدمت الدراسة المنهج الكمي في تحليل الظاهرة وطُبقت طريقة المربعات الصغر العادية (OLS) لتقدير علاقة خطية في اللوغاريتمات بين المتغيرات محل الدراسة وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ، هجرة السودانيين الى الخارج، التنمية الاقتصادية، السودان.

المدخل:

أصبحت الهجرة الخارجية في دول العالم الثالث بغرض البحث عن العمل مشكله لها أهميتها القصوى من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك لما تعانيه هذه الدول من مشاكل عديدة تقف حجر عثرة أمام تطورها مثل الحروب و الكوارث الطبيعية و غيرها ،وقد وضعت كثير من دول العالم الثالث بعد الاستغلال الخطط البرامج التي تسعى للأخذ بيد مجتمعاتها و لكنها فشلت في الوصول إلي النتائج المرجوة مما دفع بأفرادها علي الهجرة، بدأت هجرة السودانيين للعمل بالخارج تأخذ شكلاً منتظماً بعد العام 1973م حيث اتجهت أعداد كبيره إلي دول الخليج نتيجةً لانتعاش الحالة الاقتصادية بتلك الدول عقب الفورة النفطية و ارتفاع أسعار البترول و ما صاحبها من حركة تنموية نشطة أدت إلي زيادة فرص العمل فيها. وكانت الأرقام القليلة المتناثرة عن أعداد العمالة السودانية بالخارج حتى عام 1973م تشير إلي أن السودان وبالقياس مع حجمه السكاني من أقل الدول العربية مشاركةً في الهجرة الخارجية و لا سيما الهجرة داخل المنطقة العربية ، ولكن سرعان ما أخذت شكل الظاهرة التي طالت كل شرائح المجتمع وبدأت الأرقام المعلنة عن العمالة السودانية بالخارج تخرج عن حيز الآلاف المعدودة.

مشكلة الدراسة :

تشكل هجرة الموارد البشرية السودانية مشكلة أساسية تهدد التنمية الاقتصادية في السودان وأن مهارات هؤلاء وعلومهم تشكل رصيداً وطنياً وثروة حيوية تستطيع أن تدفع عجلة التنمية في الاقتصاد السوداني إذا ما أحسن استثمارها في الأماكن المناسبة وتم توظيفها في شتى ميادين التنمية، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو أثر الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان ؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من واقع اتساع هجرة الموارد البشرية وأثر ذلك علي التنمية الاقتصادية بالسودان من خلال تنامي هذه الظاهرة وتطورها بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة مما يستدعي دراستها و لفت النظر إليها و التركيز عليها بصورة أكثر عمقاً لمالها من آثار تعوق عملية التنمية.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة إلقاء المزيد من الضوء علي ظاهرة الهجرة كظاهرة اجتماعية ذات علاقة عضوية بالتنمية الاقتصادية في السودان ويمكن تلخيص الأهداف فيما يلي:

1. معرفة نوع العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وبين حجم العمالة السودانية المهاجرة , تحويلات السودانيين العاملين بالخارج.
2. معرفة نوع العلاقة بين حجم العمالة السودانية المهاجرة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج.
2. توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم العمالة السودانية المهاجرة.
3. وجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين نصيب الفرد من الدخل القومي و معدل الهجرة إلي الخارج.

منهجية الدراسة :

تتبع هذه الدراسة في تحليلها للمشكلة منهجين علميين, المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد في مضمونة علي دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويوضح درجة ارتباطها بالظواهر الأخرى، والمنهج الإحصائي القياسي ،ويستخدم تحليلي الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، ولهذا الغرض تستخدم الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (ORDINARY LEAST SQUARSES METHOD (OLS وذلك لتسهيل عملية التحليل السليم و العرض الواضح للمشكلة، وتعتمد الدراسة علي بيانات ثانوية منتقاة من المصادر الرسمية والأدبيات المنشورة وتستخدم النماذج التالية:

$$Y = C_0 + C_1 X_1 + C_2 X_2 + U \qquad \rightarrow \qquad (1)$$

حيث:

$Y \equiv$ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (متغير تابع)

$X_1 \equiv$ تحويلات السودانيين العاملين بالخارج (متغير مستقل)

$X_2 \equiv$ حجم العمالة السودانية بالخارج (متغير مستقل)

$U \equiv$ حد الخطأ (متغير عشوائي)

$$X = C_0 + C_1 P + U \qquad \rightarrow \qquad (2)$$

حيث:

$X \equiv$ حجم العمالة السودانية بالخارج (متغير تابع)

$P \equiv$ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (متغير مستقل)

$U \equiv$ حد الخطأ (متغير عشوائي)

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية (السودان)
2. الحدود الزمنية للفترة (1982 – 2016م) .

الإطار النظري

مفهوم الهجرة:

تعتبر الهجرة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات وتهدد خطط التنمية في بلادها بالفشل، إذ أن عملية التنمية في حد ذاتها لا تتم إلا عن طريق تغيرات حضارية في المجتمع يتم من خلالها نقل مختلف الأفراد والجماعات الإنسانية من الحالة الذهنية والسلوكية التي يعيشونها إلى حالة ذهنية وسلوكية جديدة تكون أكثر انفتاحاً على العالم وأكثر قدرةً على استيعاب حقائق العصر[2].

يقول "وارن تومبسون" أن مفهوم الهجرة على الرغم من أنه أحد المفاهيم الهامة في علوم الاجتماع والسكان إلا أنه لم يهتم كثير من العلماء بدراسة ماهيته إلا بعد أن تزايدت بين أفراد المجتمعات الحديثة الرغبة في التنقل وهجرة مواطنهم لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية[3]. و يعرفها قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة على أنها شكلاً من أشكال انتقال السكان من أرض تُدعي المكان الأصلي إلى أخرى تُدعى المكان المقصود ويتبع ذلك تغير في مكان الإقامة.[4]

---

[2] كتاب الثوابت، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، من أدبيات ندوة المغتربون، الرافد الأساسي للتنمية المستدامة التي نظمها المجلس الاستشاري ووزارة شئون المغتربين , صنعاء . 1999م، ,ص، 153 ,154.

[3] محمد الغريب، سيسيولوجيا السكان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث , 1982م 70.

[4] الأمم المتحدة، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية، المعجم الديمغرافي متعدد اللغات، المجلد العربي، القاهرة، ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1966م ، ص 89.

يعني مصطلح الهجرة أيضاً الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة إلى إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه .[5]

هجرة السودانيين إلى الخارج

1– هجرة العمالة السودانية: رؤية عامة

لم تكن لهجرة الأيدي العاملة والكفاءات السودانية إلى الخارج أهمية تستدعي الانتباه قبل بداية الستينات من القرن الماضي، فمنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1973م بدأت أعداد السودانيين المهاجرين تزيد إلا أنها كانت هجرة محدودة إلى الدول العربية الغنية بالنفط. وبعد عام 1973م أخذت أسعار البترول في الارتفاع مما أسرع بعملية البناء والعمران في الدول النفطية، بدأت معدلات الهجرة السودانية إلى هذه الدول تتصاعد بصورة عالية ،أخذت هذه التيارات طابعاً مخيفاً تضاءلت أمامه كل الإصلاحات والمشاريع الإنمائية وفرص العمل بالسودان[6].

2- أسباب هجرة السودانيين إلى الخارج:

أ. أسباب اقتصادية

مسار الاقتصاد السوداني كأحد عوامل الطرد

يعتبر مسار الاقتصاد السوداني هو عامل الطرد الرئيس في قرار الهجرة لأنه يعكس مستوى المعيشة بالداخل, وأن الهجرة من السودان كانت ستتم حتى إذا كان مسار هذا الاقتصاد أفضل مما كان

[5] .لين سميث، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر , أساسيات علم السكان، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث , 1971م, ص 499.

[6] محمَّد العوض جلال الدين, هجرة السودانيين إلى الخارج، الطبعة الأولى ، مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ،1979م. ص 1–2.

عليه نظراً للدور القومي الذي تلعبه عوامل الجذب في تحديد قرار الهجرة, إلا أن خطورة هذا الجانب من عوامل الطرد تنبع من إسهامه في توسيع دائرة الهجرة حيث شملت أعداد هامة ممن يتبؤون مناصب هامة في الدولة [7].

شهد الاقتصاد السوداني خلال عقد الثمانينات تدهوراً مستمراً وتواصل حتى بداية التسعينات وانعكس ذلك بصورة واضحة في الاختلال الكبير والمتزايد في التوازنيين الداخلي والخارجي وشح موارد النقد الأجنبي وتعاظم المديونية الخارجية من ناحية والمديونية الداخلية من الناحية الأخرى والتي تمثلت في استدانة الحكومة من النظام المصرفي حتى فاقت تلك المديونية 31 بليون جنيه في 1990/12/31م مع انخفاض معدلات الإنتاج والاستثمار مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم. ولقد كان من أهم أسباب التدهور عدم استقرار السياسات وعدم الالتزام بتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة مصحوباً بظروف الجفاف والتصحر بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية والتي أحدثت تدهوراً في شروط التبادل التجاري وارتفاع تكلفة القروض. وبنهاية عقد الثمانينات وصل الوضع الاقتصادي مرحلة الأزمة مما دفع الحكومة للدعوة لمؤتمر اقتصادي وطني لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بوقف التدهور ووضع اقتصاد السودان في طريق النمو. وشهدت العام 1990م بداية العمل بالبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادين وبالنظر للجدول رقم (**1**) والذي يعكس معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو القطاعات خلال الفترة (1982/1981- 2009) يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 1991/1990م قد سجل زيادة طفيفة بلغت 1,1% أي أنها تقل عن متوسط معدل النمو في السنوات السابقة، أما قطاع الزراعة فقد سجل معدل نمو سلبي بلغ -4,4%. أما قطاعي الصناعة والخدمات فقد بلغ متوسط معدل نموهما للفترة 88/87 – 1991/90م 3,1% و 3,6% على التوالي.[8]

[7] Ali. M. El Hassan, an introduction to the Sudan Economy, Khartoum University Press, 1976, , P.80.

[8] وزارة المالية والاقتصاد الوطني, العرض الاقتصادي، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، 1991/1990م .., ص 9.

قُدر نمو الاقتصاد الحقيقي للأعوام 1996م,1997م, 1998م بحوالي 4,7%, 6,1%, 6% على التوالي حيث احتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والذي قدر بحوالي 48,7% في عام 1998م مقارنةً ب 45% , 47,6% لعامي 1996م و1997م على التوالي. وظل القطاع الزراعي بمعناه الواسع يحتل موقع الصدارة حيث ساهم بمتوسط سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 46% خلال الفترة (1995/1994م – 1998م).بينما احتل القطاع الخدمي المرتبة الثانية من حيث مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتي قُدرت بحوالي 40,5% 37,3% 36,3% للأعوام 1996م 1997م 1998م على التوالي. وحافظ القطاع الصناعي على موقعه في المرتبة الثالثة بين القطاعات بنسبة مساهمة قدرها 15% في الناتج المحلي الإجمالي عام 1998م مقارنة ب 15,1% في عام 1997م و14,5% لعام 1996م.[9] سجل الاقتصاد السوداني خطوات إيجابية ملحوظة خلال الفترة (1999م- 2005م) وتناولت هذه التطورات مجمل النشاطات الاقتصادية السودانية وتوجهات الاقتصاد المحلي وتفعيله بشكل كبير، ومنذ عام (1997) وحتى تاريخه استمر السودان في تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي التي تستهدف تحسين وتنمية الاقتصاد الكُلي، وخلال العام (1999) بدأ السودان في تصدير النفط وخلال الربع الأخير من ذات العام سجل أول فائض تجاري له وقد استطاع هذا الفائض مع سياسات مالية مناسبة من تأمين استقرار معدل صرف العملة السودانية, ومع زيادة إنتاج النفط وانتعاش نشاط قطاع الصناعات الخفيفة وتوسيع مناطق تصنيع الصادرات القائمة, تمكن الناتج المحلي الإجمالي من المحافظة على معدل نمو يقارب 5.1% عام 2002م وارتفع إلى 6.1% في العام 2003م ويعزى ذلك للنمو في القطاع الزراعي مدفوعاً بالنمو في القطاع المروي

[9] وزارة المالية والاقتصاد الوطني , العرض الاقتصادي ,الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، 1998م., ص61.

وقطاع الثروة الحيوانية.[10] هذا وما يزال إنتاج القطاع الزراعي يمثل أهم القطاعات الاقتصادية السودانية إذ يوظف 80% من القوى العاملة ويساهم بنسبة 39% في الناتج المحلي الإجمالي, علماً بأن معظم إنتاج القطاع الزراعي ما يزال يعتمد اعتماداً كُلياً على هطول الأمطار وبالتالي استمر يتأثر بشكل كبير بالجفاف وعدم الاستقرار الداخلي وتغلب الأسعار العالمية, وخطى الاقتصاد السوداني خطوات إيجابية خلال العام (2004م) فقد ارتفع سعر صرف الجنيه السوداني بنسبة 3% مقابل الدولار وبنسبة 8% في قوته الشرائية. وفي مطلع العام (2005م) حدث تطور محوري كانت له انعكاساته الإيجابية الكبيرة والهامة على السودان ونهضته الاقتصادية والاجتماعية وهو التوصل إلى السلام وإنها حالة الحرب التي دامت عقود طويلة وأدت إلى بطء النمو الاقتصادي بالسودان وإهدار الكثير من الثروات الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد والمجتمع السوداني, حيث ساهمت هذه التطورات في تحسين الأوضاع الأمنية وتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية وتنمية إيرادات الدولة. فقد استمر الاقتصاد السوداني بالنمو إذ قُدر معد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 7.3% في عام (2004) مقابل 6% في عام (2003م). ومردود هذا التطور الإيجابي يعود إلى الأجواء الإيجابية التي أصبحت تسود الأوضاع الداخلية, إضافة إلى التطورات الاقتصادية التي شهدها السودان ولاسيما التقدم الملحوظ الذي سجله القطاع النفطي, إضافة إلى القطاع التحويلي والطاقة وقطاع الخدمات. فالتحسن في الطاقة الإنتاجية أدى إلى توسيع دخل قطاع النفط بنسبة 21% وارتفع التضخم بنسبة 8,4% عام (2004م) مقارنةً بحوالي 6,5% عام (2003م) . كذلك تراجع العجز في ميزان الحساب الجاري الخارجي بنسبة 4.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام (2004م) بالمقارنة مع 5% عام (2003م) وهذا يعكس زيادة صادرات النفط وأيضاً انتعاش الصادرات غير النفطية, وسجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات الخاصة زيادة بحوالي 2,5 مليار دولار أي أكثر بثلث ما كانت عليه عام (2003م). فزيادة إيرادات النفط والسلع غير

[10] وزارة المالية والاقتصاد الوطني, العرض الاقتصادي, الادارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، 2003م, ص 38.

النفطية ساهمت في تحقيق فائض مالي خلال العامين (2003- 2004م) وبدأ السودان باتخاذ العديد من الإصلاحات المؤسساتية خلال السنوات الماضية بهدف تأمين استمرارية التنمية الاقتصادية والمحافظة على استقرار السياسات الاقتصادية العامة. فعلى الصعيد المالي تمت مراجعة الإعفاءات ومنح التراخيص والاتفاقيات التي تم إنجازها. وعلى الصعيد النقدي تحسن وتطور عمل البنك المركزي في إدارة ومراقبة السيولة وزيادة رأس مال البنوك العاملة بالسودان.[11] وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلي 10% في العام 2007م ويعزى ذلك لزيادة إنتاج البترول بنسبة 33% وتطورت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 20% في عام 2007م. ثم انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7,8% ثم إلى 6,1% لعامي 2008م و 2009م على التوالي وذلك نسبة لانخفاض معدل نمو معظم القطاعات الاقتصادية. تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 36% بمعدل نمو 1,9% مقارنة بنسبة مساهمة 38,9% ومعدل نمو 4,2% في العام 2006م ثم إلى 31% و31,1% ومعدل نمو 7,7% و6,7% لعامي 2008م و2009م على التوالي. وذلك نسبةً لانخفاض المساحة المزروعة والإنتاج لبعض المحاصيل الرئيسة[12]. ارتفع معدل نمو ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 23,2% إلى 33,1% على التوالي لعام 2007م مقارنة بمعدل نمو ونسبة مساهمة 12,8% و 29,1% على التوالي في عام 2006م. بينما انخفض معدل نمو هذا القطاع الى9,2% في عام 2008م ثم إلى 8,4% لعام 2009م وذلك بسبب انخفاض معدل نمو قطاعات البترول, الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والمياه. أما قطاع الخدمات فقد سجل انخفاضاً في معدلات النمو للأعوام 2006, 2007, 2008, 2009م بلغت 11,9% 7,6% 5,9% 5,1% على التوالي.[13]

[11] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية, التقرير الاقتصادي العربي، 2006م, ص 121 – 125.

[12] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي, الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، 2007م, ص 27.

[13] بنك السودان, التقرير السنوي التاسع والأربعون، 2009م., ص 94- 95.

يلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012 – 2008) من 6.4 %في عام 2008 إلي % 1.4 في عام 2012 ، ويُعزي ذلك لتداعيات الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وخروج موارد النفط بعد انفصال دولة جنوب السودان في عام2011 ، ثم ارتفع معدل منو الناتج المحلي الإجمالي من 1.4 % في عام 2012 إلى 4.4 % في عام 2013 نتيجة لارتفاع معدل منو القطاع الصناعي من سالب 12.2 % في عام 2012 إلى موجب 7.3% في عام 2013 ،ويعزى ذلك لارتفاع معدل نمو قطاع النفط وذلك لدخول بعض المربعات في الإنتاج ، كما يتضح انخفاض معدل منو الناتج المحلي الإجمالي من 4.4 % في عام 2013 إلى 3.6 %في عام 2014 نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي من 4 % في عام 2013 إلى سالب 4.1 %في عام 2014 ،وذلك لانخفاض المساحات المزروعة، مام أدى إلى انخفاض الإنتاج.

ب. أسباب سياسية

أن فترة عدم الاستقرار السياسي منذ سنوات الحكم المايوي وما ارتبط بها من وجود القوانين المقيدة للحريات وغياب حرية الرأي، والتشريد من العمل والفصل التعسفي، قد دفع عدداً من المهنيين والموظفين والعمال للهجرة خارج السودان بحثاً عن فرص العمل، وتجنباً للاعتقالات التحفظية والإجراءات الأمنية التي كانوا يواجهونها أثناء معارضتهم لنظام الحكم السابق في السودان. هذا بالإضافة إلى أن تلك الفترة قد شهدت هجرات جماعية لأعداد كبيرة من السياسيين لمقاومة نظام الحكم من الخارج.

3- أثر هجرة السودانيين إلى الخارج على التنمية الاقتصادية .

أ. الأثر على سوق العمل والكفاءة الإنتاجية لقطاعات الاقتصاد السوداني .

ترتب علي حركة انتقال القوي العاملة من السودان للدول النفطية ظهور نقص كبير في العمالة وخاصة بعد ظهور الصفة الانتقائية للعمالة المهاجرة والتي لعبت دوراً كبيراً في إنقاص العاملين من ذوي الكفاءات والمهارات في معظم القطاعات, وأدى نقص العمالة عالية الكفاءة إلي انخفاض

معدلات التنمية عما كانت عليه [14]. ولفهم مدى قوة الآثار التي يمكن أن تنعكس على سوق العمل السوداني من جراء الهجرة الواسعة لعمالته فإنه يجب التأكيد علي أهم خصائص هذا السوق, ومن أهم ملامح سوق العمل السوداني, صغر حجم القطاع العام وضعف إمكانية التحرك الوظيفي أو ما يسمي بالجمود المهني وهو مرتبط بالخصائص التعليمية والمهنية لقوة العمل, وأيضاً صغر حجم القطاع الحديث الذي يهاجر منه معظم المهاجرون مع صعوبة الانتقال من القطاع التقليدي إلي القطاع الحديث، وجميعها خصائص تجعل من هذا السوق اضعف من أن يصمد أمام الخروج الكبير لأعداد هامة من قوة العمل السوداني, استطاع هذا السوق في منتصف السبعينات أن يلبي بمرونة الطلب على العمالة من دول الاستقبال, فإن الشواهد تدل على أنه لم يستطع أن يقابل الآثار الناتجة عن ذلك بنفس المرونة، بالرغم من أن نسبة المهاجرين إلي إجمالي قوة العمل لم تتعد 6% في ذلك الوقت، وأيضاً دعمت الهجرة تشوه الهيكل المهني للعمالة السودانية .[15] أن الهجرة التي شوهدت من السودان لم تكن تصديراً للبطالة، بل شملت بينها قطاعاً كبيراً من المهارات النادرة والتي شكلت ضغوطاً شديدة علي سوق العمل بالسودان ومن ثم على عملية التنمية, وظل النقص في العمالة يتصاعد في القطاع الحديث, وحتى في الحالات التي أمكن فيها ملء وظائف المهاجرين بعاملين جدد فان هؤلاء أيضاً وجدوا طريقهم للخارج بمجرد أن اكتسبوا بعض الخبرات التي تؤهلهم لذلك.[16] ويوضح الشكل رقم(1) التالي نسبة العلاقة بقوة العمل للمهاجرين حسب مسح الهجرة والقوى العملة لعام 2012م

---

14 مركز الدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي السوداني, الخرطوم, 1997م, ص 205

15 رقية محجوب محمد، السكان والقوي العاملة والاستخدام في السودان, الخرطوم ،وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية, إدارة التخطيط, ، 1984م ص 7.

16 إسماعيل سراج الدين وآخرون, هجرة العمل الدولية في الوطن العربي, بيروت، مجلة المستقبل العربي, العدد 47 ، مركز دراسات الوحدة 1983، م 79.

شكل رقم (1) يوضح: نسبة العلاقة بقوة العمل للمهاجرين في عام 2012م

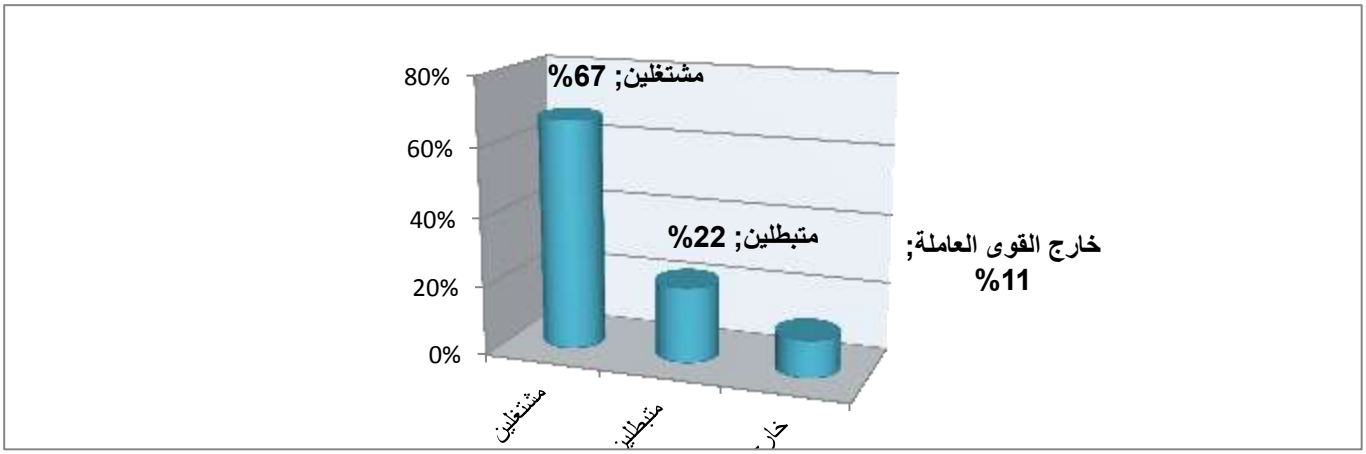

المصدر: وزارة القوى العاملة, مسح الهجرة والقوى العاملة, 2012, ص 156.

يبين الشكل رقم(1) أعلاه أ ن 67% من المهاجرين في عام2012م كانوا يشتغلون فعلاً في قطاعات سوق العمل المختلفة بينما تنخفض نسبة المتعطلين إلى 22% ونسبة الذين هم دون سن العمل إلى 11% مما يؤكد أن هجرة السودانيين إلى الخارج لم تكن تصديراً للبطالة.

ب. أثر التحويلات المالية:

تعد التحويلات التي يرسلها العاملون في الخارج من أهم أثار الهجرة بما تمثله من توفير للنقد الأجنبي ودعم الجانب الموجب في ميزان المدفوعات وتقليل حالة العجز فيه, وتنشر أثارها علي ومستوي معيشة الإفراد وتراكم رأس المال، ومن ناحية أخرى قد تسهم التحويلات في خلق الضغوط التضخمية وزيادة أنماط الاستهلاك الترفيهية والكمالية وبالتالي مزيد من الضغوط علي ميزان المدفوعات وانخفاض التراكم، يمكن القول بان دور هذه التحويلات في تحقيق التنمية يتوقف علي الاستراتيجيات الاقتصادية السائدة في السودان, حيث لا يمكن لراسم السياسة الاقتصادية أن يتجاهل أثارها الهيكلية علي سلوك المتغيرات الكلية في الاقتصاد كحجم وتركيب الطلب النهائي

وحجم ونمط توزيع الاستثمار والتوظف ومقومات وتوازن ميزان المدفوعات مستوي الأسعار والأجور النقدية وأيضاً علي توزيع الدخل والاستهلاك وأسعار عوامل الإنتاج وموازنة الحكومة.[17]

الاطار التطبيقي

1- التحليل

أولاً: تقديرا لنموذج الأول: العلاقة بين حجم العمالة السودانية المهاجرة(متغير تابع) ومتوسط دخل الفرد من الدخل القومي(متغير مستقل).

$$X = C_0 + C_1 P + U \quad \rightarrow \quad (1)$$

$$C_0 > 0,\ C_1 < 0$$

خطوات التحليل:

أ- اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

تم اختبار صفة السكون لبيانات السلسلة الزمنية للمتغير التابع(حجم العمالة السودانية المهاجرة) والمتغير المستقل (متوسط دخل الفرد من الدخل القومي) عن طريق اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر المعدل (Augmented Dickey-Fuller) واتضح أن السلسلتين لمتغيري النموذج غير مستقرتين في مستوياتهما. وتم التخلص من عدم السكون في السلسلتين عن طريق استخدام طريقة الفروق للسلسلة, وبعد إجراء الاختبار استقرت سلسلة المتغير التابع(حجم العمالة السودانية المهاجرة) في الفرق الأول عند مستوي معنوية 5% كما استقرت سلسلة المتغير المستقل (متوسط دخل الفرد من الدخل القومي) في الفرق الثاني عند مستوى معنوية 5%.

[17] محمد جبريل احمد, تحويلات السودانيين العملين في الخارج وأثرها على الاقتصاد السوداني, رسالة ماجستير, جامعة النيلين, كلية الدراسات التجارية والاقتصادية, 2005, ص 68.

ب– تقدير النموذج:

أُجرى تحليل الانحدار الخطي البسيط للنموذج أعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بواسطة برنامج التحليل الإحصائي(E-views) وتم التوصل إلى النتيجة التالية.

$$D(\log X_{t-1}) = 0.043 \ -3.45 \ D(\log P_{t-1}),2)$$

$$(0.65) \quad (-3.30)$$

تشير القيم داخل الأقواس إلى قيمة (t) المحسوبة.

$$R\text{-Squared } (R^2) = 0.49$$

$$\text{Durbin (D.W)} = 2.3$$

Watson

$$F\text{-statistic } (F_c) = 6.166$$

$$\text{الجدولية } (F_t) = 3.3$$

$$\text{الجدولية } (t) = 1.7$$

ثانياً: تقدير النموذج الثاني: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي, حجم العمالة السودانية بالخارج, تحويلات السودانيين العاملين الخارج.

$$Y = C_0 + C_1 X_1 + C_2 X_2 + U \quad \rightarrow \quad (2)$$

$$C_0 > 0, \ C_1 > 0, C_2 > 0$$

– خطوات التحليل:

1- اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

تم اختبار صفة السكون لبيانات السلسلة الزمنية (للمتغير التابع) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(Y) و(المتغيرات المستقلة) تحويلات السودانيين العاملين بالخارج(X_1) وحجم العمالة السودانية بالخارج(X_2) عن طريق اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر المعدل (Augmented Dickey-Fuller) واتضح أن بيانات السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستقرة في مستواها أما السلاسل الزمنية لبقية متغيرات النموذج غير مستقرة في مستوياتها. وتم التخلص من عدم السكون في السلاسل باستخدام الأسلوب الرياضي لإزالة الاتجاه العام عن طريق التحويل اللوغاريثمي للبيانات.

2- تقدير النموذج:

أُجرى تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج أعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بواسطة برنامج التحليل الإحصائي(E-views) وتم التوصل إلى النتيجة التالية.

$$\log Y_{t-1} = 47.02 + 0.11 \log X_{1t-1} - 0.06 \log X_{2t1}$$

(197.0) (2.8) (-2.1)

تشير القيم داخل الأقواس إلى قيم (t) المحسوبة.

R-Squared(R^2) = 0.90

Adjusted R-Squared (R^{-2}) = 0.87

Durbin Watson (D.W) = 1.7

F-statistic (F_c) = 35.8

الجدولية (F_t) = 2.7

الجدولية (t) = **1.7**

2- عرض النتائج

بعد تحليل وعرض نتائج نماذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أظهرت النتائج التطبيقية للنموذج الأول أن حجم العمالة السودانية المهاجرة كمتغير تابع يرتبط عكسياً مع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي من خلال معامل متوسط دخل الفرد من الدخل القومي وهذا يعني أن حجم العمالة المهاجرة يزيد بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل(3.45-) وتوضح قيمة معامل التفسير(R^2) أن49 % من التغير في حجم العمالة المهاجرة مسئول عنها التغير في متوسط دخل الفرد وهذه النتيجة تؤكد فرض الدراسة القائل بوجود علاقة عكسية بين حجم الهجرة ومتوسط دخل الفرد وأن العامل الاقتصادي هو أقوي العوامل الطاردة ويعتبر انخفاض متوسط دخل الفرد السبب الرئيس للهجرة لأنه يعكس مستوى المعيشة بالداخل.

كما وضحت النتائج التطبيقية للنموذج الثاني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع يرتبط إيجابياً مع تحويلات العمالة السودانية بالخارج من خلال مؤشر التحويلات أي أن الناتج المحلي الإجمالي يزداد بمعدل(0.11) عندما تزيد التحويلات بوحدة واحدة. وتبدو هذه النتيجة منطقية حيث كانت التحويلات المصدر الوحيد للعملة الصعبة في السودان واعتمد السودان عليها لفترات طويلة لمقابلة عملية التنمية. كما أظهرت النتائج التطبيقية أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين حجم العمالة السودانية بالخارج من خلال معامل حجم العمالة السودانية بالخارج, وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية بالسودان تتدهور بسبب هجرة موارده البشرية، أي إذا زاد حجم العمالة المهاجرة بوحدة واحدة ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل(.0.06-) هذه النتيجة تبدو منطقية وتؤكد فرض الدراسة القائل أن هجرة الموارد البشرية تهدد التنمية الاقتصادية بالسودان وذلك لأن المورد البشري هو العنصر الحاسم في قضايا التنمية كافة، وتتضاءل أمامه جميع الموارد الأخرى, لأن الإنسان هو المنتج والمستهلك في نفس الوقت ولأنه بذكائه وقدراته يستطيع أن يكتشف المزيد من الموارد الطبيعية بالإضافة لاكتشاف الاستخدامات والمنافع الجديدة لها، بل ويبتدع ويخترع فنوناً

إنتاجية مما يساعد على إطالة عمر هذه الموارد ويرفع من إنتاجها، ولذلك فإنه كلما ارتفع معدل هجرة العمالة السودانية للخارج كلما تدهور حجم الناتج المحلي الإجمالي. وتشير قيمة معامل التفسير المعدل R^{-2} إلى أن87% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة من التغيرات في تحويلات وحجم العمالة السودانية بالخارج.

الخاتمة

أن دراسة هجرة العمالة السودانية بالشكل الكثيف الذي نمت عليه في العقود الماضية هي مسالة على قدر كبير من التعقيد والتشعب, وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها الضعف الإحصائي وعدم توفر البيانات الضرورية للتحليل وعدم الوضوح الذي يحيط بنظريات الهجرة الدولية للعمالة بشكل عام. وقد أصبحت الهجرة من أهم القضايا التي تتطلب حلولاً عاجلة, ولعل من أخطر مؤشراتها استقطابها للكوادر المؤهلة في جميع التخصصات مما أحدث انهياراً حاداً في البنية الأساسية للاقتصاد السوداني, متمثلاً في النقص الواضح في أعداد القوى العاملة المؤهلة في القطاعات الحيوية واختلالاً واضحاً في توزيع القوى العاملة في السودان. من الصعب الادعاء بأن أثار الهجرة اقتصرت علي جانب واحد من أوجه الحياة (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا،...الخ).دون الآخر, وفي داخل هذا يعد الجانب الاقتصادي الأهم والأكثر تأثيراً فان ظلاله غطت كافة القطاعات من خلال التفاعل المباشر وغير المباشر, وينظر إلي الهجرة إلى أنها قد تخفف من وطأة البطالة وقد تضيف مهارات وخبرات جديدة للمهاجرين, وتخفف من الضغط الاستهلاكي, ولكن الهجرة التي شوهدت من السودان لم تكن تصديراً للبطالة بل شملت بينها قطاعاً كبيراً من المهارات النادرة والتي شكلت ضغوطاً شديدة علي سوق العمل بالسودان ومن ثم على عملية التنمية, ولذلك يمكن النظر إلى الهجرة علي أنها تشكل خسارة للسودان من خلال فقد الفئات الهامة من العمالة.

التوصيات

توصي الدراسة بالتالي:

- دراسة كيفية تشجيع عودة المهاجرين السودانيين وخصوصاً ذوي الكفاءات والمؤهلات العليا وذلك بمعالجة الأسباب التي أدت الى هجرتهم وتحسين ظروف العمل لهم في السودان العملية منها

والمادية وذلك لتقليل هجرة ذوي الكفاءات والمهارات العليا وآثارها السلبية علي عملية التنمية في السودان.

– مراجعة هياكل الأجور وتنظيم الحوافز من وقت لآخر يجنب أو يقلل من هجرة الكفاءات والقوى العاملة المدربة.

– إصلاح الخلل في الهياكل الإنتاجية وبذل الجهود من أجل خلق مناخ ملائم يعمل على تنشيط الاستثمار ويعيد ثقة المهاجرين السودانيين بجدوى الاستثمار في السودان.

– ضرورة تبني السياسات الهادفة إلى تشجيع بقاء الموارد البشرية داخل السودان وخاصةً العقول المؤهلة والكفاءات للاستفادة من معرفهم في تنمية الاقتصاد السوداني.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

1. الأمم المتحدة، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية، المعجم الديمغرافي متعدد اللغات، المجلد العربي، القاهرة، ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1966م.

2. رقية محجوب مُحَّد, , ،السكان والقوي العاملة والاستخدام في السودان, الخرطوم ،وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية, إدارة التخطيط, ، 1984م.

3. عمر يوسف الطيب, علم اجتماع السكان وتطبيقاته، الخرطوم ،دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة ، 2005.

4. كتاب الثوابت، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، من أدبيات ندوة المغتربون، الرافد الأساسي للتنمية المستدامة التي نظمها المجلس الاستشاري ووزارة شئون المغتربين , صنعاء . 1999م

5. لين سميث، ترجمة مُحَمَّد السيد غلاب وفؤاد اسكندر , أساسيات علم السكان، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث , 1971م.

6. مُحَمَّد العوض جلال الدين, هجرة السودانيين إلى الخارج، الطبعة الأولى ، مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ،1979م.

7. مُحَمَّد الغريب، سيسيولوجيا السكان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث , 1982م.

ب) الدوريات

1. إسماعيل سراج الدين وآخرون, هجرة العمل الدولية في الوطن العربي, بيروت، مجلة المستقبل العربي, العدد 47 ، مركز دراسات الوحدة ،1983م .

2. عمار جفال, الهجرات الشرعية للعمالة العادية، السودان، مجلة آفاق الهجرة, السودان، العدد الأول ،مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان , شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ,, 2009م.

ج) التقارير

1. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية, التقرير الاقتصادي العربي، 2006م.

2. بنك السودان, التقرير السنوي التاسع والأربعون، 2009م.

3. مركز الدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي السوداني, الخرطوم, 1997م .

4. وزارة المالية والاقتصاد الوطني, العرض الاقتصادي، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، 1991/1990م .

5. وزارة المالية والاقتصاد الوطني , العرض الاقتصادي ,الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، 1998م.

6. وزارة المالية والاقتصاد الوطني, العرض الاقتصادي, الادارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، 2003م .

7. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي, الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، 2007م.

د) الرسائل الجامعية

1. مُحَّد جبريل احمد, تحويلات السودانيين العملين في الخارج وأثرها على الاقتصاد السوداني, رسالة ماجستير, جامعة النيلين, كلية الدراسات التجارية والاقتصادية, 2005.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Ali. M. El Hassan, an introduction to the Sudan Economy, Khartoum University Press,1976.

الملاحق

ملحق رقم (1)

الجدول يبين البيانات الكمية المستخدمة في التحليل ،الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y) بالمليون جنيه وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج (X_1) بالمليون جنيه ، وأعداد السودانيين العاملين بالخارج بعقود الرسمية حسب سنة الخروج(X_2) ومتوسط دخل الفرد من الدخل القومي (P) بالمليون جنيه .

T	P	X_2	X_1	Y
1982	313.7	7081	174.4	7040.1
1983	416.1	11719	356.8	9591.9
1984	497.6	4258	370.2	11807.4
1985	649.5	7453	620	15357.2
1986	844.4	7259	283.3	20218.1
1987	1557.9	22477	522.9	36479.8
1988	1954.7	37095	978.1	46791.1
1989	3421.2	35024	1875.3	82562.0
1990	4407.5	7612	61.9	110110.7
1991	7499.4	17170	45.4	192660.5
1992	16179.0	1281	123.8	421818.0
1993	35154.1	2437	75.2	948448.0
1994	66907.1	14680	107.2	1881289.0
1995	143456.4	27823	346.2	4049739.4
1996	343.2	32856	220.1	10478.1
1997	523.0	34655	416.3	16137.3
1998	687.3	66061	686.6	21935.9
1999	821.8	38637	664.2	27058.8
2000	940.1	37550	638.2	33770.6
2001	1135.5	28869	730.5	40658.6
2002	1295.1	27534	970.2	47756.1
2003	1463.3	18916	1218.36	55733.8
2004	1752.4	656455	1401.23	68721.4
2005	2115.0	672768	1014.11	85707.1

2006	2401.4	17276	1198.34	98291.9
2007	2867.2	12905	1766.7	119837.3
2008	3065.9	724726	467.43	135511.7
2009	3011.1	753835	457.9	139386.5
2010	3406.5	761526	1845.09	160646.5
2011	4885.0	732435	437.650	182151.3
2012	5650.0	758384	401.370	222547.9
2013	7236.0	770300	424.040	304116.8
2014	10905.5	799409	314.080	447998.2
2015	12073.6	828713	149.100	505760.7
2016	14137.3	857822	153.400	605408.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (مؤشرات اقتصادية للفترة من 1979 -2016) وزارة العمل (السودان), بنك السودان ،إدارة النقد الأجنبي , جهاز.